مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي الأسس والمبادئ النظرية
اسم الكاتب: د. نور الدين هرمز، باسل سلامة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4291
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 10:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (4) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (4) 2011

التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي الأسس والمبادئ النظرية

الدكتور نور الدين هرمز*
باسل سلامة**

(تاريخ الإيداع 6 / 4 / 2011. قُبِل للنشر في 20 / 6 / 2011)

□ ملخّص □

يناقش البحث بنية ومصادر اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا، على اعتبار أن هذه التجربة من أهم التجارب العملية في تطبيقه، وذلك من خلال عرض الفكرة الأولى لظهوره في ألمانيا، والجذور والمصادر التي انبثقت منها وتطورت من خلالها، وبالتالي التعرف على الأسس والمرتكزات الأساسية التي يقوم عليها هذا المفهوم، ومن ثم التعرف على الهيكل المؤسساتي الذي طبق من خلاله، والتعرف على دور الدولة في تنفيذ وتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي، من أجل الاستفادة منه في سورية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد السوق الاجتماعي، التجربة الألمانية، الهيكل المؤسساتي، دور الدولة في الاقتصاد.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط اختصاص علاقات دولية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (4) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (4) 2011

The German Experience of the Social Market Economy: Sources and Structure

Dr. Nour Aldeen Hourmoz*
Basel Salamah**

(Received 6 / 4 / 2011. Accepted 20 / 6 / 2011)

□ ABSTRACT □

The paper discusses the structure and sources of social market economy in Germany, on the grounds that this experience is the most important practical experience in its application, and that through the presentation of the idea first appeared in Germany and the roots and sources which were founded through them, and thus to identify the foundations and the basic pillars on which this concept stand, and then to identify the institutional structure which has been applied, and it also recognized the state's role in implementing and applying the social market economy, in order to take advantage of it in Syria.

Keywords: Social market economy, the German experience, institutional structure, the state's role in the economy.

* **professor, The Department of Economics Faculty, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Postgraduate student, The Department of Economics Faculty, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

ظهر مفهوم أو تعبير اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، على أن يكون حلاً وسطاً أو طريقاً ثالثاً بين الرأسمالية (اقتصاد السوق) والاشتراكية، بحيث تستفيد ألمانيا من مشروع مارشال الخاص بإعادة إعمار أوربا بعد الحرب.

حيث تم صياغة هذا المفهوم على يد ألفريد مولر ألمارك ولودفينغ ايرهارد، استناداً إلى أفكار مدرسة فرايبورغ، بمعنى أن الأول قدم المفهوم النظري والثاني التطبيق العملي على اعتبار أنه كان أب ما يسمى بالمعجزة الألمانية بعد الحرب.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من كون التجربة الألمانية من أهم التجارب في مجال اقتصاد السوق الاجتماعي وتطبيقه، وبالتالي يهدف البحث إلى تسليط الضوء على هذه التجربة ومبادئها والأسس التي قامت عليها، وذلك لمعرفة إمكانية الاستفادة منها.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي في سرد تفاصيل التجربة الألمانية في مجال تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي، وذلك للوقوف على جذور ومصدر هذا النظام، والمبادئ والأسس والمرتكزات الأساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي، والهيكل المؤسساتي لاقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا.

النتائج والمناقشة:

أولاً. الفكرة الأولى:

قدم مولر أرماك فكرته في البداية على أن تكون مترابطة، ليوحد و يجمع (اشتراكية أكثر مع حرية أكثر)، وفيما بعد ليوحد ويجمع (مبادئ حرية السوق مع مبادئ التوازن الاجتماعي) [1]. وقد عبر عن أفكاره وبرنامجه عام 1946 حول اقتصاد السوق الاجتماعي في كتابه المسمى اقتصاد مخطط واقتصاد سوق (planned economy and market economy)، حيث عرض فيه المبدأ الأساسي الذي يجب أن يقوم عليه اقتصاد السوق الاجتماعي، بالإضافة إلى إعطائه المفتاح من أجل صنع السياسات الاقتصادية في المستقبل ضمن النظام الاقتصادي الجديد [2]. حيث يشير هذا الأسلوب إلى النظام السياسي والاقتصادي الذي صُمم على مبادئ وقواعد اقتصاد السوق (مدرسة فرايبورغ)، ومن ناحية ثانية كان قد دعم بالمؤسسات التي أعطت الإضافات الاجتماعية، لتقييد وحصر النتائج السلبية لحرية السوق، ومع الإدارة التشريعية التي تهدف لمحاربة المركزية الاقتصادية والاستخدام السيء للسلطة [3]. وعليه فإن هذا المفهوم من الناحية اللغوية يقسم إلى قسمين: اقتصاد سوق واجتماعي. فاقتصاد السوق ذكرناه سابقاً، أما التعبير (اجتماعي) فهو يشمل الكثير من المعاني في طياته[4]:

1. حماية المنافسة الاقتصادية في السوق وتفعيل آلياتها.
2. تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل.
3. تطوير آليات السوق لتكون عنصراً هاماً في تحقيق الضمان والتوازن الاجتماعي.

4. العمل على تأمين حقوق الإنسان الحضارية المثبتة بموجب الشرائع الدولية.

وهذا ما أشارت إليه التعريفات المختلفة لمفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث عرف مولر أرماك اقتصاد السوق الاجتماعي، ليس كنظرية تنافسية خاصة، و لكن كمفهوم أيديولوجي يهدف لخلق وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين مختلف مجالات المجتمع، متضمنة مختلف تكوينات الطبقة الواحدة، واعتبره فكرة إستراتيجية تروج لتعاون حقيقي بين مجموعات المجتمع المختلفة المعروفة بالاختلاف و التعارض في الأهداف، كما يهدف لوصول بعض الأهداف الاجتماعية للعمال والعمل في كامل النظام الاقتصادي [2].

وعرفه روبرت أيدرر على أنه نظام اقتصادي اجتماعي توجد فيه العمليات الاقتصادية الأساسية (إنتاج وتبادل وتوزيع)، ويعمل الجزء الأكبر رداً على القرارات الحرة للمستهلكين والمنتجين المنافسين في السوق، حيث تخضع أهدافهم للتقييد واللجم من طريق طلبات العدالة الاجتماعية [5].

ويُعرف اقتصاد السوق الاجتماعي على أنه مفهوم سياسة النظام الاقتصادي الذي يستند على حرية السوق، لكنه بنفس الوقت يتضمن عناصر التوازن الاجتماعي[6].

ونلاحظ أن الجميع يعتبرون اقتصاد السوق الاجتماعي نظاماً كاملاً يستند إلى أفكار الحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى تضمنه أهدافاً وغايات اجتماعية تحقق العدالة بين فئات المجتمع كافة.

وبالرغم من الأسس الليبرالية لاقتصاد السوق الاجتماعي، إلا أن هناك بعض الاختلافات الأساسية بينهما تلخص في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): الاختلاف بين اقتصاد السوق الاجتماعي واقتصاد السوق الليبرالي

اقتصاد السوق الاجتماعي	اقتصاد السوق الليبرالي
التركيز المتوازن على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية	أولوية الأهداف الاقتصادية
التركيز على حقوق الإنسان	التركيز على الحرية الفردية
توازن بين الإنتاجية والأهداف الاجتماعية	التركيز على الإنتاجية
التدخل المنظم للدولة في الاقتصاد	حياد دور الدولة تجاه السوق
توسيع دائرة الضمان الاجتماعي	تضييق دائرة الضمان الاجتماعي على الحقوق الأساسية

Source: Sperling, S. *Easy Guide to Social Market Economy*, Friedrich Ebert Stiftung, Indonesia, 2004, 958 P.

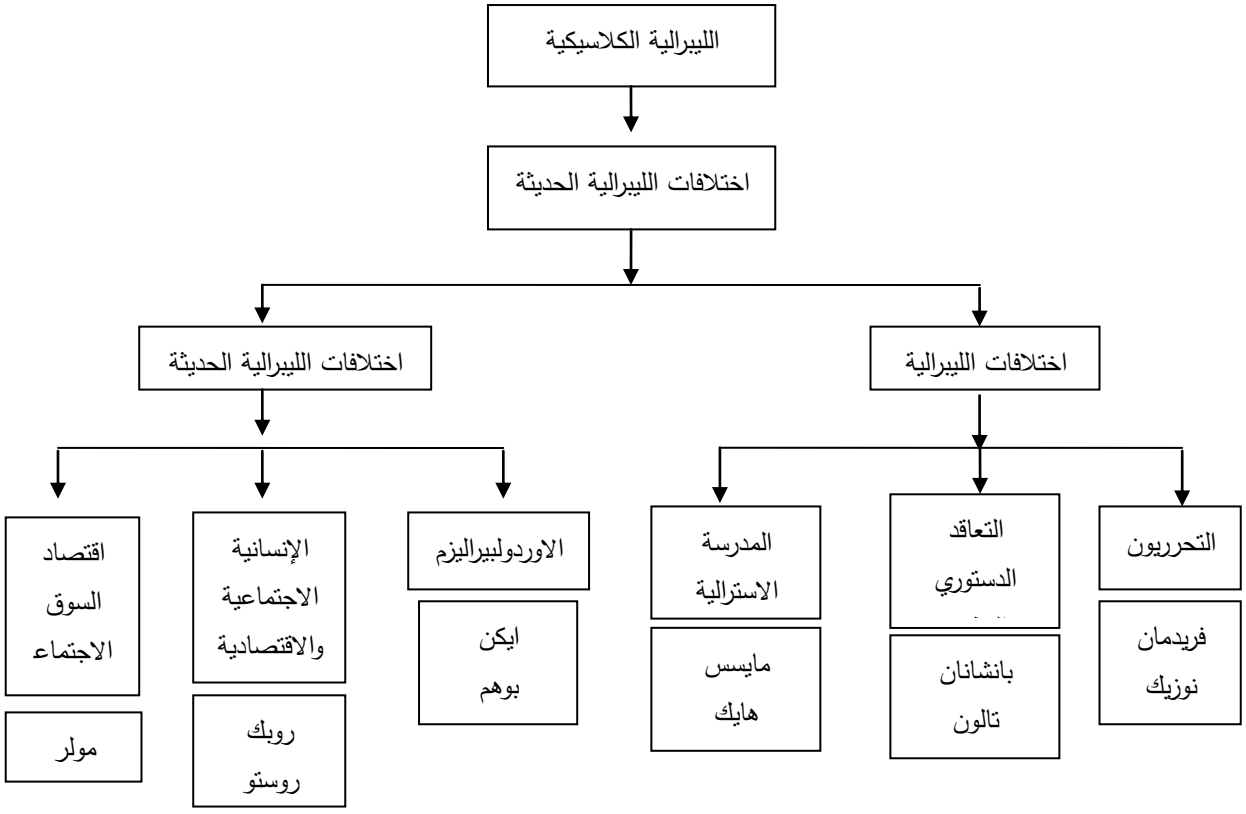
وهنا يمكننا القول بناءً على ما سبق بأنه ليس هناك مفهوم واحد لاقتصاد السوق الاجتماعي، وأن تنوع واختلاف نماذج اقتصاد السوق الاجتماعي تستند وتعتمد على السمات التالية [7]:

1. مجال وهدف التنسيق الإستراتيجي على المستوى المركزي.
2. تركيب وتدرج الهدف الاجتماعي بحثاً عن نمو مستقر.
3. الأولويات فيما يتعلق بالفاعليات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.
4. الضمانات الدستورية والمؤسساتية للتماسك الاقتصادي الاجتماعي.
5. أدوات وآليات التماسك الاقتصادي الاجتماعي.

ثانياً. الجذور والمصادر:

بالعودة إلى بدايات ظهور هذا المفهوم، نجد أنه أول ما بدأ في الاقتصاديات المتطورة الأوربية التي تعتمد النظام الرأسمالي والحرية الاقتصادية ليكون نظامها الاقتصادي. وعليه فإن الجذور التي انطلق منها هذا النظام هي جذور تحرريه ليبرالية.

وللحديث عن الجذور، سوف نستعرض أشكال الليبرالية المختلفة التي وجدت في أفكار الباحثين الذين ساهموا في مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث نجد اختلافات حديثة لليبرالية الكلاسيكية، وقد صنفت هذه الاختلافات من قبل (Tuchtfeild) على الشكل الآتي:



الشكل رقم (1): تطبيق الاختلافات الحديثة للأفكار الليبرالية (التحررية)

Source: John, D. Klaus. *The German Social Market Economy –(Style) A Model for The Eurpean Union*, Chemnitz technical university Germany, 2006, 1212 p.

نلاحظ من الشكل السابق، وفقاً لوجهة نظر (Tuchtfeild)، أنه ميز بين نموذجين ونسختين من الليبرالية، بعضها وجه نحو الفرد والآخر نحو المجتمع. فالمجموعة الأولى تتضمن التّحرريّين والتعاقد الدستوري النظري والمدرسة الاسترالية، أما المجموعة الثانية فتتضمن الاوردوليبرالزم والإنسانية الاجتماعية والاقتصادية واقتصاد السوق الاجتماعي وفق تعبير مولر أرماك. ومعنى ذلك كله أن هذه النظم والنماذج الاقتصادية والسياسية المختلفة انبثقت من الليبرالية كفكرة نظام وخصوصاً الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الحديثة (الاوردوليبرالزم).

وكما ذكرنا سابقاً أن اقتصاد السوق الاجتماعي نشأ على مبادئ وأفكار مدرسة فرايبورغ، التي تعتبر من المجموعة الثانية، وتختلف هذه المدرسة وأفكارها عن الليبرالية الكلاسيكية كاقتصاد حر، وذلك فيما يتعلق بدور الدولة بالمجتمع والحياة الاقتصادية. حيث يرفض أنصار هذه المدرسة اقتصاد ومبدأ (دعه يعمل دعه يمر)، وبأن دور الدولة فقط رعاية الأمن، فالدولة تناط بها مهمة تحقيق الإطار والمناخ الذي يسمح بإطلاق الحياة الاقتصادية وضمان المنافسة [8].

في رؤية الاوردوليبراليين، على الحكومة أن تبني وتفرض نظاماً قانونياً يصور ويمثل ليبيرالية منظمة طبيعية وجوهرية للحياة الاقتصادية، بحيث يضمن هذا النظام استقلال التعاقد الخاص وحقوق الملكية الخاصة والحرية من الاحتكار والتجارة وحرية حركة الأفراد، وأيضاً فعالية الحماية القانونية لهذه الحقوق والحريات [1]. وكان الأمر مهماً جداً وحاسماً لهم أن يتم خلق هذا النظام والإطار القانوني والمؤسساتي لاقتصاد السوق بدلاً من ترك الأسواق لقواها الخاصة، كما اعتقد إيكين (رئيس مدرسة فرايبورغ) بأن اقتصاد السوق مع فوائده التنظيمية ستساعد على حل المشاكل الاجتماعية، ولكنها بنفس الوقت غير كافية. وبالنسبة له، فإن الإجراءات الاجتماعية يجب أن لا تكون ملحقه بالسياسات الاقتصادية، بل جزءاً مكملاً ومتمماً للنظام الاقتصادي. أيضاً روستو أكد على ضرورة العمل الحكومي لبلوغ الأهداف والقيم الاجتماعية بقدر ما يكون ذلك ليس تشويهاً لتطور عملية السوق [2].

وتعامل الاوردوليبراليون بشكل رئيس مع قضايا الحرية والسلطة في الاقتصاد والمجتمع، حيث كان الهدف المعلن أخذ الكفاءة والفائدة لنظام السوق لتجهيزها لخدمة حرية الفرد، التي لا يجب أن تكون حرية من دون قواعد ضابطة ومنظمة، لأن هذه الحرية في رأيهم قد تكون ذات نتائج سلبية على النشاط الاقتصادي والمجتمع إذا تركت على سجيتها، لذلك كان الحل من قبلهم الذي ضُمّن في كتابهم الدستور الاقتصادي الذي يكمل الدستور السياسي، هذا الدستور الاقتصادي يجب أن يدرك نظام المنافسة ويؤكد بهذه الطريقة على تنظيم السلطات الاقتصادية الخاصة والعامة. فبالنسبة للقطاع الخاص يجب أن يكون هناك مكتب للاحتكارات يهتم بتقليل وجود هذه الاحتكارات والكارتيلات وذلك من أجل منع عمليات التركيز الجديدة للسلطات في السوق ولفرض المنافسة التي تؤمن الحرية المطلوبة [3].

فالليبرالية المنظمة (الاوردوليبرالزم) التي انبثقت عن مدرسة فرايبورغ، تعني أن مختلف مجالات الحياة الفردية، لا توجد منعزلة عن بعضها بحيث أن صياغتها يجب أن تكون ضمن قواعد ومبادئ متناسقة ومنسجمة وغير متناقضة، لأن تشابك وتداخل النظام العام، يفترض التنسيق بين مختلف أجزائه وعناصره المكونة له، ولكي تقوم هذه العناصر بعملها يجب صياغة مبادئ هذا النظام بشكلها المتكامل مع بعضها البعض، وضمن هذه الوحدة المتكاملة لقواعد ومبادئ النظام الاجتماعي، يجب أن تعكس المعايير المتبعة من قبل الليبرالية وخاصة الحرية الفردية التي يجب أن تصان وخصوصاً باختلاف المصالح الداخلية الموجودة في كل مجتمع [8].

ومن هذا التداخل والاندماج وفق الليبرالية المنظمة ينطلق وينبثق اقتصاد السوق الاجتماعي بحيث تشكل الليبرالية والاوردوليبرالزم الجذر والأصل الأول له.

أما الجذر الثاني لاقتصاد السوق الاجتماعي فهو يعود إلى الأخلاق المسيحية وعلم الإنسان الفلسفي، ولفهم هذا الأصل يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الخلفية الأخلاقية لتفكير مولر أرماك في المسيحية وفكرة الإنسانية للناس [6].

ثالثاً. المبادئ والأسس والمرتكزات الأساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي:

يعود اقتصاد السوق الاجتماعي في أصله وجذوره إلى الليبرالية وبخاصة الليبرالية المنظمة (الاوردوليبرالزم) الألمانية، وعليه فإن الأسس والمبادئ التي يقوم عليها اشتقت من أسس ومبادئ هذا النظام، وخاصة المذكورة في

الدستور الاقتصادي لوالتر إيكين. حيث حدد إيكين عدداً من المبادئ والأسس التي تجعل الاقتصاد قابلاً للاستمرار، فميز بين المبادئ الجوهرية (الهيكلية) و التنظيمية. المبادئ الجوهرية (الهيكلية، الدستورية) والتي أشير إليها في كتابه (مبادئ أساسية للسياسة الاقتصادية) هي [9]:

1. المبدأ الأساسي نظام أسعار فعال: يجب أن تتفادى السياسات كل الإجراءات التي تؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية مثل: إعانات مالية، تعريفات، احتكارات.....

2. أسبقية السياسات النقدية التي تهدف إلى استقرار قيمة النقد وأن تنجز استقرار الأسعار، وهذا المبدأ أخذ من الدرس المتعَلم أثناء الارتفاع الحاد بالأسعار في ألمانيا عام 1923.

3. مبدأ الأسواق المفتوحة (ضمان حرية التعامل والنفاذ إلى السوق) من أجل تفادي تأسيس الاحتكارات، ولرفع درجة المنافسة في السوق، ويضمن هذا المبدأ ضرورة حرية التجارة.

4. مبدأ الملكية الخاصة وحرية تملك وسائل الإنتاج، حيث أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يمكن أن تقود إلى نتائج مقبولة اقتصادياً واجتماعياً وتعمل كمحفز للمشاركين والمتعاملين في السوق.

5. حرية التعاقد: هذا المبدأ يضمن الحماية المتبادلة لجميع الوكالات في الاقتصاد اللامركزي ومن أجل زيادة المنافسة وتحديد انتهاكاتها.

6. مبدأ المسؤولية: ويعني الالتزام والمسؤولية المتكاملة لمالكي وسائل الإنتاج عن ملكيتهم وقراراتهم المتخذة دون أن يكون هناك شيء يسمح لهم بنقل هذه المسؤولية وخاصة عند اتخاذ قرارات خاطئة إلى غيرهم.

7. سياسة اقتصادية ثابته مستقرة ومستمرة تؤدي إلى إنشاء ثقة الناس بالنظام الاقتصادي الموجود وهي ضرورية من أجل اتخاذ القرارات طويلة الأجل.

وانطلاقاً من هذه المبادئ الجوهرية تشتق مبادئ ناظمة (تنظيمية) تعتبر مكملة ومتممة لها وتعمل بموجبها، حيث اعتقد إيكين بأن المبادئ الجوهرية ليست كافية لضمان التنمية في نظام المنافسة العملي، وأنها لوحدها يمكن أن تؤدي إلى نتائج في السوق غير مقبولة اجتماعياً، لذلك في رأي إيكين إن المبادئ التنظيمية تخلق الإطار المناسب لتصحيح التطورات غير المقنعة.

وهذه المبادئ التنظيمية هي [10]:

1. تخفيض سيطرة الاحتكارات ومراقبتها الدائمة: من واجب الحكومة مراقبة الاحتكارات وإحباط تشكلها.

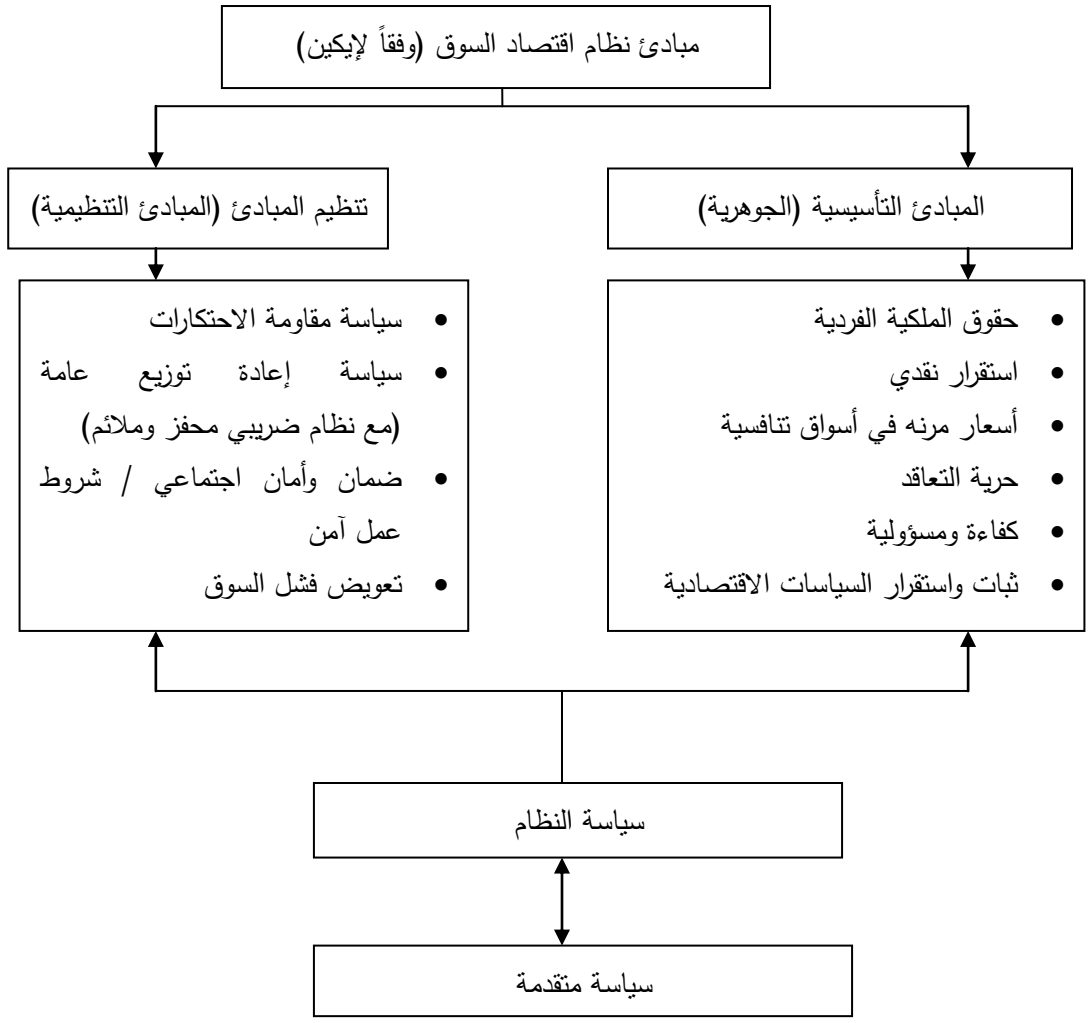
2. سياسة الدخل: عن طريق إعادة توزيعه وتصحيح اختلالاته عن طريق السوق وذلك بحيث يضمن ويأخذ بالحسبان الحاجات الاجتماعية.

3. أن تعكس الأسعار التكاليف وتخدم توزيعاً وتقسيماً عادلاً وحقيقّياً للمصادر النادرة وذلك من خلال تنظيمه.

4. تنظيم الآثار الخارجية.

5. استقرار التدابير النقدية.

ويمكن تمثيل العلاقة بين هذه المبادئ بالشكل التالي تحت عنوان مبادئ نظام اقتصاد السوق وذلك وفقاً لوجهة نظر إيكين:



الشكل رقم (2): مبادئ نظام اقتصاد السوق الاجتماعي

Source: Ahrens, Joachim. Transition Towards A Social Market Economy Limits and Opportunities, OPO, 2008, 1524 p.

أما بالنسبة لمولر أرماك فإنه لم يؤمن (وذلك بالمقارنة مع أنصار الاوردوليبرالزم) بأن السياسة التابعة للنظام الاقتصادي بحد ذاتها قادرة على منع نتائج السوق غير المرغوب بها اجتماعياً، لذلك خصص مهاماً تنظيمية أكثر للسياسة الاقتصادية، وهذه المهام مدرجة ضمن عناصر الأسلوب لمفهوم مولر أرماك لاقتصاد السوق الاجتماعي [6]:

1. الحرية الفردية: الحرية الفردية مهمة لأنها قيمة بحد ذاتها وخاصة الحرية الاقتصادية، لأنها سبب الإنجاز. وقد حدد عناصر لهذه الحرية وهي: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحرية الدخول والخروج من الأسواق، وحرية التعاقد، وأن الحكومة واجب عليها أن تضمن هذه العناصر.

2. تكييف وتعديل اللاتوازن الاجتماعي: حيث يرى أرماك أن مبادئ الحرية وتكيف اللاتوازن الاجتماعي علاقة اجتماعية اقتصادية معقدة من الجانب النظري والجانب العملي والتطبيقي، لأنه من المحتمل أن تصبح هذه العلاقة ضمن إطار اقتصاد السوق علاقة صراع ونزاع، في حين أن عملية السوق يمكن أن تنتج توزيع دخل بعكس الجهود المبذولة في السوق، لهذا حسب أرماك لا بد من تطبيق سياسة اجتماعية مناسبة لإعادة توزيع الدخل.

3. سياسة الدورة الاقتصادية، سياسة النمو والسياسة الهيكلية.

4. معيار انسجام السوق.

بالرغم من الفروقات والاختلافات بين مفهوم الاوردوليبرال ومفهوم أرماك، لكن يبقى هناك نقاط تلاقٍ كبيرة وأساسية، حيث أن المقاربتين تؤكدان دور الحرية وانفتاح الأسواق وأهمية استقرار قيمة النقد والحاجة الماسة لسياسة خاصة بالمنافسة، بالإضافة إلى المسؤولية.

رابعاً. الهيكل المؤسساتي لاقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا:

بعد التعرف على أصل وأسس ومفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي في الفقرات السابقة، لا بد من التعرف على الإطار التنظيمي القائم وفق عملية تتماشى مع البلد المطبق فيه.

وسوف نستعرض في هذا المجال هذه القواعد وفق التجربة الألمانية، على اعتبار أنها أصل تطبيق هذا النظام الاقتصادي.

الإطار المؤسساتي والقانوني:

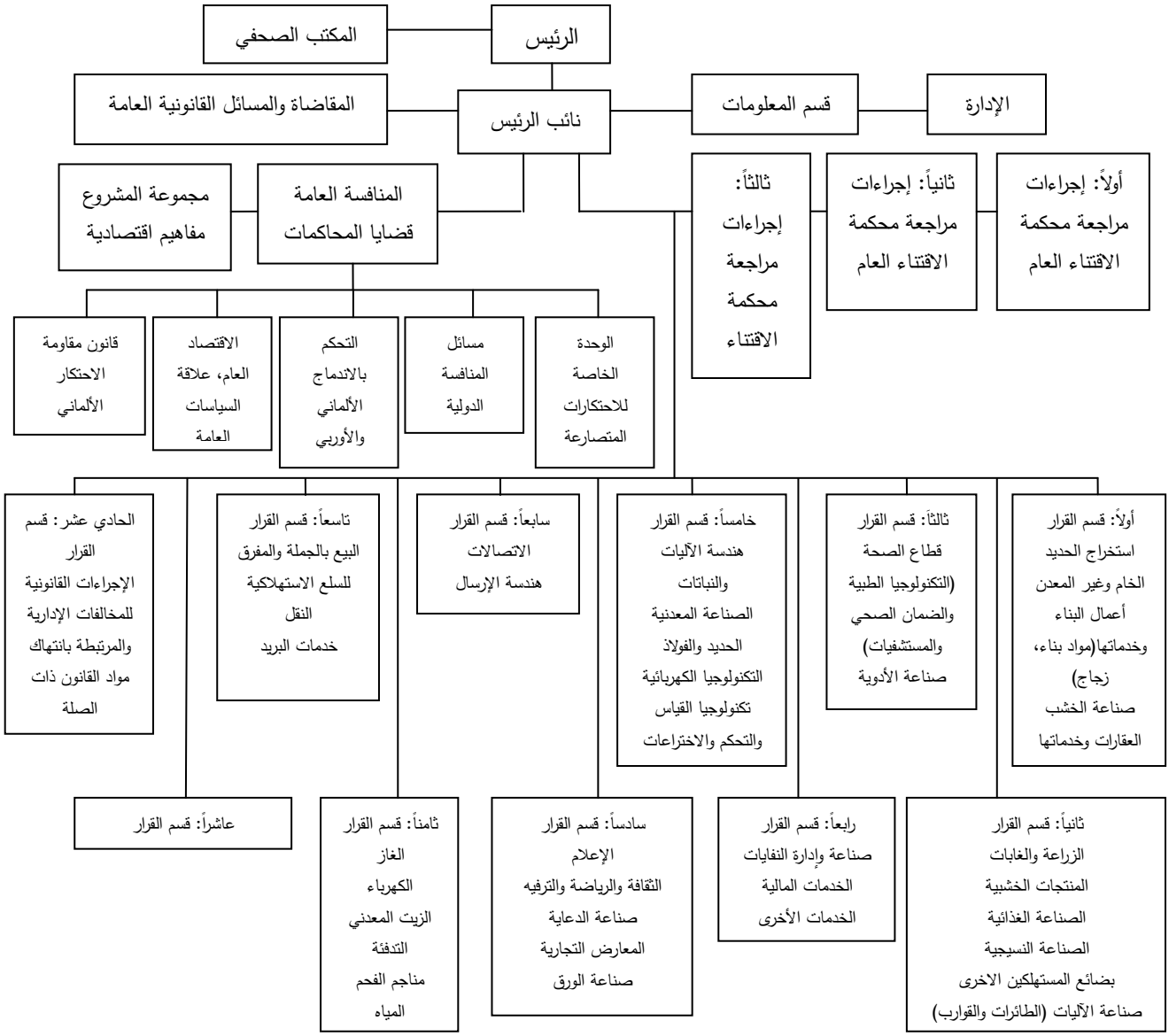
لا بد لكل نظام اقتصادي من إطار قانوني يحكمه وينظمه، بحيث يصاغ ضمن القانون الأساسي لكل بلد، ومن أجل أن يصبح ملزماً للكل، بحيث يعمل الجميع تحت رايته وضمن مجاله. وعليه يتكون هذا الإطار المؤسساتي في ألمانيا مما يلي:

1. القانون الأساسي:

حيث ينص هذا القانون وباختصار أن الجمهورية الاتحادية الألمانية هي دولة اتحادية اجتماعية ديمقراطية، وذلك ضمن المادة 20 من هذا القانون [11]. وأيضاً تتضمن الحياد المشروط فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي وضمان الملكية، الأمر الذي يتطلب بالمقابل القيام بالواجبات، التي يجب أن تخدم المصلحة العامة [11]. حيث أن أي إجراء تقوم به الدولة يجب أن يندرج تحت بند تحقيق المصلحة العامة.

2. قانون الاحتكار:

ظهر هذا القانون عام 1957 كإجراء من أجل حماية المنافسة من الاحتكارات وسيطرة الشركات الكبرى على قوى السوق والتحكم به (أحد مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي) [12]. ونص هذا القانون على وجود مكتب الاحتكار الاتحادي (FCO) لحماية المنافسة، وهو سلطة المنافسة الألمانية الأكثر أهمية. ويعتبر هذا المكتب سلطة اتحادية مستقلة، وهو يندرج تحت سلطة وزارة الاقتصاد والتقانة الاتحادية، وهو مسؤول في البداية عن تنفيذ الأداة التي تسمح بوقف الأفعال التي تقيد وتعيق المنافسة، حيث دخل حيز التنفيذ بداية في كانون الثاني من عام 1958. ويعمل في هذا المكتب حوالي 300 شخص، حوالي 150 منهم في المستوى التنفيذي وبشكل خاص المحامون والاقتصاديون، حيث أن كل واحد منهم في هذا المكتب مسؤول عن صناعة معينة. وتتخذ قرارات بخصوص اندماج الشركات والاحتكارات وسوء استعمال سلطة السوق. حيث أن كل قرار يوضع من قبل لجنة تضم مدير التشغيل ومساعدين بنفس القسم، حيث تكون القرارات مستقلة عن أي توجهات أو سلطة [11]. ويمكن توضيح الآلية التي يعمل بها هذا المكتب من خلال الشكل الآتي:



الشكل رقم (3): المخطط التنظيمي لمكتب الاحتكار الاتحادي

المصدر: www.bundescartellamt.de، إعداد وترجمة الباحث.

نلاحظ من هذا المخطط أن مكتب الاحتكار الاتحادي في ألمانيا يتكون من ثلاثة مستويات رئيسة مترابطة مع بعضها البعض وتتفرع إلى مجموعة من المكاتب المختصة بكل قطاع ومحددة الصلاحيات ضمن نطاق عملها. فالمستوى الأول يتألف من رئيس المكتب ويتبع له بشكل مباشر المكتب الصحفي. والمستوى الثاني هو نائب الرئيس الذي يتبع له الأمور القضائية والمسائل القانونية العامة، وأيضاً قسم المعلومات والإدارة. والمستوى الثالث الذي يتعامل مع قضايا المنافسة على المستوى الوطني والأوربي، مثل قانون الاحتكار ووحدة التعاون الدولي والاقتصاد العام والعلاقات السياسية العامة، ويتعامل أيضاً مع أمور اندماج الشركات والمنافسة الدولية ووحدة تتعامل مع صراع الاحتكارات.

ويتبع لنائب الرئيس أمور تتعلق بالملكية العامة (التي تتكون من ثلاثة مكاتب)، كما يتبع له أحد عشر قسماً لاتخاذ القرارات، كل قسم مختص ومسؤول عن قطاع محدد، من أجل تسهيل العمل واتخاذ القرارات الصحيحة بخصوصه.

فالقسم الأول يتعامل مع استخراج الحديد الخام وأعمال البناء وصناعة الخشب، والثاني يتعامل مع قطاع الزراعة والغابات والمنتجات الخشبية والصناعة الغذائية والنسيجية وصناعة الآليات كالطائرات والقوارب، والقسم الثالث يتعامل مع قطاع الصناعة والضمان الصحي والمستشفيات وصناعة الأدوية، والرابع يتعامل مع صناعة وإدارة النفايات والخدمات المالية. والخامس يهتم بالهندسة المتعلقة بالآليات والنباتات والصناعة المعدنية والاختراعات، أما السادس يهتم بالإعلام والثقافة والرياضة والمعارض التجارية وصناعة الورق، والسابع يهتم بالاتصالات وهندسة الإرسال، أما الثامن فيهتم بالغاز والكهرباء والمياه، والتاسع يهتم بعمليات البيع بالجملة والمفرق وخدمات النقل والبريد، أما العاشر فهو غير محدد، والحادي عشر يتعلق بالإجراءات القانونية للمخالفات الإدارية للأمور المشمولة بالقانون.

3.البنك المركزي:

يعمل هذا البنك بشكل مستقل، ويقوم على متابعة استقرار الأسعار و إصدار النقود، بالإضافة إلى التعاون المستمر مع البنك المركزي الأوربي. ويشمل نطاق عمل هذه المؤسسة النظام المالي والنقدي والإشراف المصرفي والدفعات اللانقدية والعمليات النقدية، بالإضافة إلى الاشتراك في المنظمات والبحوث الدولية. وهو مسؤول عن إدارة الأرصدة الاحتياطية، والمهام المختلفة في حقل الإحصائيات، وأيضاً يعمل كوكيل مالي للحكومة ويقدم لها النصائح في أمور السياسة النقدية الواجب اتباعها لمواجهة المشكلات النقدية، وهو يضم تسعة مكاتب إقليمية و47 فرعاً.

خامساً. دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي الألماني:

للدولة دور كبير في اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث تعتبر العنصر المكمل لهذه النظرية، وقد أعطى مؤسس هذا النظام دوراً أكبر وأشمل للدولة، بحيث يجب أن تنجز مهمة عظيمة في إتمام أهدافها وخاصة الهدف الاجتماعي.

وعلى اعتبار أن هدف هذا النظام توحيد الحرية الاقتصادية مع الضمان الاجتماعي، فهذا يتطلب تدخلاً كبيراً للدولة في تنظيم الاقتصاد من أجل اقتصاد سوق متوازن اجتماعياً، حيث أن تدخلات الدولة يجب أن تكون متوافقة مع اقتصاد السوق ويكون بنفس الوقت مقبولة اجتماعياً مثل تحديد الحد الأدنى للأجور [2]. كما أن مبدأ التابعية (المساعدة) في اقتصاد السوق الاجتماعي يفرض تدخل الدولة من أجل تصحيح الأخطاء والإخفاقات في السوق والمساعدة على حل المشاكل التي قد تظهر.

وضمن هذا الإطار نستعرض المكونات والأجزاء المهمة لاقتصاد السوق الاجتماعي وفق الشكل الآتي:



الشكل رقم (4): المكونات والأجزاء المهمة لاقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا

Source: Dietrich, Dickertmann; Viktor, Wilpert Piel. *Social Market Economy: Principles and Functioning*, Ferdinand schoningh, Paderborn, Germany, 2008, 1524 P.

يبين الشكل مكونات اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث ينطلق من حقائق أولية وأساسية في علم الاقتصاد وهي الندرة والحاجات والرغبات. ويبدأ بالإطار المؤسساتي الاقتصادي الذي يبين شكل الملكية والحرية الفردية في البيع والاستهلاك والاستثمار والعمل والتعاقد، بحيث تكون محمية ومحفوظة من قبل القانون. ومن ثم تأتي إجراءات التنسيق التي تبين الأسلوب الاقتصادي المتبع في إدارة الاقتصاد، والتركيز على اللامركزية، وتنسيق الاقتصاد العام من خلال تكوين الأسعار والمنافسة وتخصيص المصادر وتحفيز الإبداع وإصلاح القرارات الفردية الخاطئة.

وكل ذلك من خلال الحوافز المتمثلة بالفائدة الشخصية والمنافسة والتي تؤدي إلى تحقيق الأهداف الفردية والكلية للمجتمع، وبحيث تنطوي هذه الأهداف ضمن النظام الاجتماعي الذي يضمن حماية الكرامة الإنسانية والشخصية والعائلة ووجود القوانين الإدارية والاقتصادية وقوانين العمل، وبالتالي تحقيق الخدمات الاجتماعية. وتعالج هذه الأهداف حالات فشل السوق والفشل الحكومي من خلال سياسات الإصلاح المؤسساتي والدستوري أو من خلال سياسات الإصلاح العملية المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية.

سادساً: الاقتصاد السوري

يحتاج تطبيق هذا النظام في سوريا إلى جهد كبير على المستوى الحكومي و الشعبي، من ناحية اتخاذ إجراءات كبيرة لتذليل العقبات التنظيمية المؤسساتية والاقتصادية. حيث يعاني الاقتصاد السوري من مجموعة من التحديات التي تقف عقبة في تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، الأمر الذي يحتاج إلى حلول لتكون الأرضية مناسبة لتحقيقة.

1. **النمو السكاني:** تزايد السكان في سوريا بمعدل عام وصل إلى 3 – 4 % سنويا خلال العقود الأربعة التي تلت الاستقلال، حيث كانت نسبة النمو السكاني في سوريا من أكبر النسب في العالم. لكن هذا النمو بدأ بالتراجع في فترة التسعينات والوقت الحاضر، حيث وصل المعدل إلى 2.5% تقريباً، وذلك نتيجة مجموعة من العوامل أهمها تراجع الدخول في فترة من الفترات وتضاؤل العائدات النفطية والظروف الطبيعية التي مرت على البلاد من الجفاف وشح الأمطار وركود البناء السكني التعاوني وصعوبة تأمين مسكن ملائم وإنهاء الدولة للالتزامها بتشغيل الخريجين وانتشار البطالة، حيث أن زيادة عدد السكان يؤثر على الخدمات التي تقدمها الدولة و زيادة الضغوط الاجتماعية مما يقف عائقاً في وجه تحقيق الرفاه الاجتماعي.

2. **البطالة:** تعاني سوريا (شأنها في ذلك شأن معظم البلدان النامية) من التركيبة التاريخية الفريدة لسوق العمل التي جمعت بين الحركات الواسعة للهجرة من الريف إلى الحضر، تباطؤ الإنتاجية الزراعية، وارتفاع مستويات البطالة. فبينما كان معدل النمو السكاني يميل إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة، كان معدل نمو القوة العاملة يحافظ على مستوى مرتفع نتيجة تزايد النزعة إلى المشاركة في القوة العاملة بين أفراد المجتمع. حيث أن عدد الملتحقين الجدد بسوق العمل في العقد الأول من الألفية الثالثة وصل إلى 300 ألف سنوياً[12]. ولا يعود هذا الارتفاع إلى النمو السكاني فقط وإنما إلى حالة الاقتصاد الكلي من ضعف الطلب على البضائع السورية وبالتالي حالة الركود الاقتصادي التي سادت، والفروقات في تركيبة العرض والطلب على العمل من حيث الكفاءة المطلوبة.حيث بلغ عدد المتعطلين عن العمل وفق المكتب المركزي للإحصاء عام 2009 حوالي 442953 ألف متعطل و في عام 2010 حوالي 468010 ألف متعطل بنسبة زيادة خمسة بالمئة. يدخل سوق العمل سنوياً 200000 إلى 250000 طالب عمل وهو ما يعادل 3.7% من حجم العمالة، وهذا يخلق تحدياً كبيراً، ذلك أننا، وبحسب قانون Okun، بحاجة إلى زيادة 9% في الناتج المحلي الإجمالي لتأمين فرص العمل هذه*.

*** قانون Okun: نحن بحاجة إلى زيادة 2.5% في الناتج المحلي الإجمالي لتأمين زيادة قدرها 1% في قوة العمل.**

3. **العمالة:** إن للمستوى التعليمي للمشتغلين دوراً كبيراً في انخفاض الإنتاجية في سوريا كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم(2) التوزع النسبي للمشتغلين (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	أمي	ملم	ابتدائية	إعدادية	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعية فأكثر
2008	8.6	16.5	34.6	13.2	6.6	9	8.3
2009	7.6	10.8	39.3	14.7	10	9.1	8.5
2010	7.8	15.2	36	13.9	10	8.6	8.5

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للأعوام (2008– 2010)

حيث نلاحظ أن أكثر من 75% من إجمالي العمالة هم من حملة الشهادة الإعدادية فما دون، في حين أن حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا لا يشغلون أكثر من 8.5% من القوة العاملة، وهذا ما يجعل النهوض بمعدلات النمو الاقتصادي إلى معدلات مرتفعة صعباً، حيث تؤكد أغلب النظريات الاقتصادية في نماذجها حول النمو الاقتصادي على أهمية المورد البشري في عملية النمو الاقتصادي، ومن المعلوم أن التعليم والتدريب هما أساس بناء الموارد البشرية. ولايمكن بهذه التركيبة دخول سباق التنافسية مع دول العالم التي سبقتنا في التعليم والبحث العلمي ولايمكن بناء صناعات ذات تقانة متقدمة وفق هذه الظروف مما يعطي أولوية قصوى للتعليم الكمي والنوعي بالإضافة إلى التدريب والتأهيل المستّمرين.

4. **الاكتفاء الغذائي:** يشكل الغذاء أولى الحاجات الأساسية لدى الإنسان ويعد الاكتفاء الغذائي أو الاعتماد الذاتي الغذائي أول المتطلبات الأساسية للأمن الوطني الاستراتيجي والأمن الاقتصادي والاجتماعي وبذلك يعد الاكتفاء الغذائي فضلاً عن البحبوحة الزراعية والغذائية عنصرًا أساسيًا من عناصر الرفاه الاجتماعي وشرطًا مسبقًا للتنمية الاجتماعية الأمر الذي يجعله (أي الاكتفاء الغذائي) عنصرًا أساسيًا من عناصر اقتصاد السوق الاجتماعي وشرطًا مسبقًا لتحقيقه وازدهاره[13]. وإذا نظرنا إلى واقع القطاع الزراعي في سوريا بين 2005 و 2010 نجد أن قيمة الإنتاج الزراعي بدأت بالانخفاض من عام 2007 حتى عام 2009 حيث ارتفعت قليلاً بمعنى أن هناك معدل نمو سلبياً ويعود ذلك بشكل أساسي إلى العوامل الطبيعية، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم: (3) قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة (مليون ليرة سورية سنة الأساس 2000)

العام	2005	2006	2007	2008	2009
الإنتاج	398111.4	432712.9	378377.6	356209.7	394264.3

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2010

إن للاكتفاء الغذائي أهمية كبرى عند المواطنين لذلك يستوجب التنبه والحفاظ عليه من خلال اعتماد إستراتيجيات بعيدة المدى ضمن خطط منظمة لتطوير الإنتاج والارتقاء بمعدلات نموه لتفوق الطلب ووضع طرق لمكافحة الجفاف عن طريق بناء السدود وزيادة المساحات الزراعية المروية.

5. **النمو الاقتصادي:** يعتبر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعطينا فكرة عن مسار التطور الاقتصادي، كما أن تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب تحقيق معدل نمو كبير يتراوح بين 7 و9% و هذا غير محقق الآن في سوريا كما يوضح الجدول التالي:

الجدول (4) معدلات النمو الاقتصادي في سوريا [2005-2009]:

العام	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو	4.5	5	5.7	4.3	5.9

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء و تقرير البنك المركزي.

أي أنها بلغت بالمتوسط 5.3 ومن المعلوم أن معدل النمو المستهدف خلال الخطة الخمسية العاشرة هو 7%، وبذلك نجد أن معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة قد ارتبطت بشكل أساسي بالمحفزات الخارجية والاعتماد على قطاعات ريعية مثل النفط والزراعة وتراجع الصناعة التحويلية التي تعتبر حجر الزاوية في هذا النظام، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لها خلال الأعوام السابقة كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (5) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصناعة والصناعة الاستخراجية والتحويلية

العام	2007	2008	2009
صناعة	2.81	17.13	-4.95
صناعة استخراجية	-8.43	5.38	-0.23
صناعة تحويلية	25.25	34.10	-8.96

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء وحسابات الباحث

نلاحظ أن قطاع الصناعة شهد نمواً سلبياً وهو من القطاعات التي تأثرت بالأحوال الاقتصادية وخصوصاً الصناعة التحويلية التي حققت معدل نمو سلبي بعد عامين من النمو المرتفع، بينما عاد معدل النمو في الصناعة الاستخراجية إلى الحالة السلبية بعد نمو مقبول في العام 2008.

فيما يلي جدول(6) يوضح التغير الطارئ على الناتج المحلي الإجمالي من حيث مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية فيه

العام	2007	2008	2009
زراعة	20	15	20
صناعة	23	26	23
صناعة إستخراجية	13	13	12
صناعة تحويلية	8	10	9
الكهرباء والمياه	2	3	2

البناء والتشييد	4	5	4
التجارة والمطاعم والفنادق	20	21	21
النقل والمواصلات والتخزين	12	12	12
خدمات المال والتأمين والعقارات	5	5	6

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء

يبدو بحسب الجدول المرفق أن قطاع الزراعة وقطاع خدمات المال هما القطاعان الوحيدان من بين القطاعات المعطاة قد زادا حصتهما من الناتج في العام الأخير 2009 عن عام 2008 (من 15 إلى 20% بالنسبة للزراعة، ومن 5 إلى 6% بالنسبة لقطاع خدمات المال) في الوقت الذي حافظ فيه قطاعي التجارة (21%) والنقل (12%) على حصتهما من الناتج في العامين الأخيرين، بينما شهدت قطاعات الصناعة التحويلية والاستخراجية والكهرباء والماء والبناء تراجعاً في حصصها من الناتج خلال العام الأخير عن العام السابق، وهذا يؤكد تراجع الصناعات التحويلية في سورية وضرورة العمل على زادة الاستثمار فيها لأهميتها الكبيرة على الوطن والمواطنين لأنها تستوعب عدداً كبيراً من اليد العاملة وتؤمن الغذاء واللباس لشريحة كبيرة من الناس.

6. **مؤسسات السوق:** تنظيم السوق وتحديد أدوار الفاعلين فيه شرط ضروري لعمل السوق الحر، وفي إطار السوق الاجتماعي يصبح ذلك أولوية، فالسوق في بلادنا هي سوق غير منظمة وغير منضبطة، لعدم فاعلية التشريعات والقوانين الناظمة لعمل السوق وخاصة مكافحة الاحتكار الذي يلعب دوراً مهماً في اقتصاد السوق الاجتماعي، لما له من دور كبير في حماية المستهلك والصناعات الناشئة.

وعلى الرغم من وجود جهاز جديد لمكافحة الاحتكار في سوريا، لكنه يبقى حديث العهد ويحتاج لدرجة كبيرة من الاستقلالية والتّطوير الدّائم لإدخال نطاقات جديدة يستطيع التدخل فيها وخاصة مع تطور الاقتصاد كما في ألمانيا، بالإضافة إلى التدريب المستمر للعاملين فيه وزيادة أعدادهم وتخصصاتهم.



الشكل رقم(5) تركيب الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار في سوريا

المصدر: http://www.competition.gov.sy/arabic/main/about-us.html

ومن ناحية منظمات أرباب العمل والمنظمات المهنية والمنظمات العمالية، ليس لها دور حقيقي فاعل من جهة التعبئة والتنظيم وفرض المعايير والرقابة على الأداء المهني للمنضوين فيها، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة نظر وتفعيل وعودة إلى القواعد العمالية.

ومن ناحية مؤسسات الضمان الاجتماعي وخاصة الصحية فهي قليلة جدا، حيث تم مؤخراً استحداث مؤسسة شام للضمان الصحي واتخذ قراراً بتشميل جميع العاملين في الدولة بهذا الضمان، ولكن السؤال هنا أين دور القطاع الخاص في هذا المجال و ماذا يقدم للعاملين لديه.

وأيضا فيما يخص مؤسسات حماية المستهلك يجب تفعيلها بما يحقق الغاية الموجودة من أجلها وهي حماية المستهلك من الغش.

الاستنتاجات والتوصيات:

نستنتج مما سبق أن اقتصاد السوق الاجتماعي ينطلق من مبادئ اقتصاد السوق ويعمل وفق آلياته من حيث تخصيص الموارد والمنافسة والحرية للمستهلكين والمنتجين، مع تحقيق التوازن والضمان الاجتماعي وخاصة للطبقات الفقيرة، وذلك من خلال الدور الكبير للدولة في المراقبة والتدخل الإيجابي مع حالات فشل السوق، والدور الفاعل للمؤسسات الحكومية بالتعاون مع المؤسسات الدولية.

وأن الاقتصاد السوري يحتاج إلى مجموعة من الإجراءات ليستطيع تطبيق هذا النظام مع تضافر جميع الجهود لنجاحه و خاصة بعد إزالة جميع العقبات التي تقف في وجهه.

أما بالنسبة للمقترحات على صعيد الاقتصاد السوري فيمكن إيجازها بالآتي:

1. تفعيل سياسة حماية ودعم المستهلكين من خلال تفعيل الهيئات الحكومية والرقابية من خلال آليات أكثر مرونة ومتوافقة مع التطورات التكنولوجية والاجتماعية.

2. التوسع في نظام التأمين الصحي للمواطنين وإشراك كافة الهيئات الطبية والصحية على أن تغطّي أكبر شريحة ممكنة من المواطنين ضمن هذا النظام.

3. التوسع في عمليات تطوير السياسات التربوية والتعلمية وتطوير المناهج بما ينسجم مع حاجات المجتمع والتطور الحاصل على الصعيد العالمي.

4. استحداث أنظمة مالية تسمح بمرونة أكبر لعمليات المنافسة دون أن يؤثر ذلك على الشفافية المطلوبة لمنع الاحتكار وتوفير عوائد مالية تدعم الموازنة.

5. تطوير مؤسسات السوق بما يتناسب و اقتصاد السوق الاجتماعي لتكون أكثر فاعلية في إدارة الاقتصاد والعمليات الاقتصادية لصالح المواطن والدولة وخاصة في مكافحة الاحتكار وتحقيق المنافسة.

6. إصلاح الإدارة وتحديثها بالتلازم مع مكافحة البيروقراطية المتفشية لتحقيق الشروط المرتبطة باقتصاد السوق الاجتماعي.

7. تعزيز الاستقلال النقابي وتفعيل دور النقابات العمالية في الدفاع المطلبي والتفاوض الاقتصادي والاجتماعي في اقتصاد السوق الاجتماعي

المراجع:

[1]. JOERGES; CHRISTIAN; RODLFLORIAN. *Social Market Economy as Europe's Social Model*, European University institute, Italia, 2004, 1521.

[2]. OZBIDECILER, UMUT. *Social Market Economy: on Inquiry into Theoretical Bases of German Model of Capitalism*, middle east technical university, 2003, 1241.

[3]. BROYER, S. *The Social Market Economy: Birth of An Economic Style*, social science research center, Berlin, 1996, 958.

[4]. PASCHA, WERNER. *on The Relevance of German Concept of "Social Market Economy" for Korea*, paper prepared for the 9th international conference of the academy of Korea studies on "100 year s of modernization in Korea: toward the next century, Seoul, June, 26 to 28, 1996, 49.

[5]. KARSTEN.G. S. *Gorbatchev as Social Market Economy*, international journal of social economy, 18.5/5/6/7, 1991, 70-89.

[6]. JOHN. D. KLAUS. *The German Social Market Economy–(Style) A Model for The Eurpean Union*, Chemnitz technical university Germany, 2006, 1212

[7]. WOZNIAK. G. *Michal, Social Market Economy Used to Solve The Lack of Socio-Economic of Global Capitalism*. Conclusions for post-socialist countries, Narodohospodarsky Obzor, 1-2, 2008, 20-48.

[8]. عدنان، سلمان. *اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية*، دار الرضا للنشر، دمشق، 2005، 348.

[9]. STUCHTEY, TIM. H. Miracles Are Possible-0r Aclassic German Approach to The Current Crisis, AICGS, johns hopkin university, 2009, 351.

[10]. KARSTEN, G .S. GORBACHEV, S. *Perestroika Beginning of A Soviet Socialist Social Market Economy*, international journal of social economy, 16.6, 1991, 854.

[11]. *Basic law: forTthe Federal Republic of Germany*, German Bundestag – Administration –Public Relations Division, Berlin, 2008, 18-35.

[12]. HILARY, *Introduction to The Politics And Government of Germany Lectures*, users.ox.ac.uk/busch/data/Handout_Lec_Soc_Mkt_Econ.pdf, 2007, 27/1/2010

[13] هيئة تخطيط الدولة، 2004، التقرير الوطني الثاني عن التنمية البشرية، دمشق، سوريا، 122.

[14] الزعيم، عصام. *اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية*، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2006، 65.